

سادساً – التركيب النوعي والعمري للسكان

بلغ عدد سكان سورية في نهاية عام (2010) نحو (20866) ألف نسمة، يشكل الذكور منهم نسبة (51%) مقابل (49%) للإناث، وبلغت نسبة سكان الحضر (53,5%) مقابل (46,5%) لسكان الريف، ويتميز الشعب السوري بأنه من الشعوب الفتية، حيث تبلغ نسبة السكان من الفئة العمرية أقل من (24 سنة) نحو (62%).

سابعاً – التركيب الاقتصادي

يمكن تقسيم السكان في سورية بحسب التركيب الاقتصادي إلى قسمين أساسيين :

1- السكان داخل القوة البشرية

يضم هذا القسم جميع الأفراد الذين يمكن لهم أن يعملوا لأنهم في سن العمل والإنتاج، ويقسم بدوره إلى مجموعتين :

أ- داخل قوة العمل : هم الأفراد في سن العمل من الذكور والإناث سواء أكانوا يعملون فعلاً أم أنهم من العاطلين عن العمل الذين يبحثون عنه ولا يجدونه .

ب- خارج قوة العمل : هم السكان الذين يدخلون من حيث السن داخل القوة البشرية لكنهم لا يعدون من العاملين مثل طلاب المدارس والجامعات والمرضى ونزلاء السجون وربات البيوت والأشخاص القادرون على العمل لكنهم لا يمارسون أي عمل بإرادتهم ويعيشون من دخل أموالهم وأملاكهم (الطبقة الطفيلية في المجتمع).

2- السكان خارج القوة البشرية

يضم هذا القسم جميع الأفراد الذين هم خارج سن العمل كالأطفال والشيوخ والعاجزين عجزاً تاماً الذين لا يستطيعون تأدية أي عمل، ويبين الجدول الآتي تطور نسبة السكان داخل وخارج القوة البشرية في سورية خلال الفترة 1960 – 2009 :

السكان خارج القوة البشرية %	السكان داخل القوة البشرية %	العام
51	49	1960
53.6	46.4	1970
51.7	48.3	1981
47.8	52.2	1998-1994
42.8	57.2	2007-2004
41.5	58.5	2009-2008

المصدر : التقرير الوطني الثاني عن حالة سكان سورية ، 2010

ثامناً- تركيب السكان حسب الأهلية للزواج

يقسم السكان حسب الأهلية للزواج إلى قسمين :

1- السكان غير المؤهلين للزواج دون 15 سنة .

2- السكان المؤهلين للزواج من الناحية الفيزيولوجية فوق 15 سنة، ويقسم هؤلاء إلى أربع فئات هم العازبون والمتزوجون والمطلقون والأرامل .

ويشير تركيب السكان لعمر 15 سنة فما فوق حسب الحالة الزوجية إلى ارتفاع نسبة العزوبية من 37.3% في عام 1994 إلى حوالي 39% عام 2004، ثم انخفضت إلى 35.4% عام 2009، لكن لا تزال هذه النسبة مرتفعة نتيجة ارتفاع متوسط السن عند الزواج الأول لأسباب اقتصادية واجتماعية عديدة منها ارتفاع تكاليف الزواج وأجور وأسعار السكن وارتفاع معدل البطالة بين الشباب، وكانت هذه النسبة عند الذكور

أعلى من مستواها عند الإناث، كما تشير البيانات إلى ارتفاع متوسط سن الزواج الأول لدى الذكور إلى 29.4 عاماً، بينما لدى الإناث 25.6 عاماً، ويزداد هذا المتوسط كلما ارتفع المستوى التعليمي للجنسين .

العوامل المؤثرة في النمو السكاني في سورية

بعد استعراض الخصائص الديمغرافية السابقة للسكان في سورية يمكن أن نلخص باختصار أهم العوامل التي لعبت دوراً مهماً في النمو السكاني على النحو الآتي :

- 1- انخفاض الوفيات خاصةً وفيات الأطفال الرضع نتيجة توفر الخدمات الصحية للأم والجنين .
- 2- ارتفاع المستوى التعليمي للسكان خاصةً بالنسبة للإناث .
- 3- ارتفاع متوسط سن الزواج الأول للذكور والإناث .
- 4- ارتفاع المستوى الصحي الإنجابي للسكان (التباعد بين الولادات وارتفاع استخدام وسائل تنظيم الأسرة) .
- 5- أثر الوعي بتمكين المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

السياسة السكانية في سورية

أولاً - ملامح السياسة السكانية في سورية

ظل الاتجاه السائد في سورية حتى وقت قريب أن تترك الحرية للأسرة في إنجاب الأطفال وتحديد عددهم مع وجود بعض التشريعات التي تشجع على الإنجاب على سبيل المثال منع الاتجار بوسائل منع الحمل كما صدر مرسوم ينص على منح وسام الأسرة للعائلة التي تتجب عدداً من الأطفال يزيد عن 12 طفلاً، كما نص قانون العقوبات السوري على تحريم الإجهاض إذا كان لأسباب غير طبية أو صحية ويعاقب من يجري عمليات الإجهاض بالحبس والغرامة، وقد تبدو هذه التشريعات ملامح لسياسة سكانية، لكن على أرض الواقع هذه القوانين مهملات لا تنفذ حيث يتم بيع وسائل منع الحمل في الصيدليات ويجري تعاطيها بين الراغبات، كما تتم عمليات الإجهاض في المشافي والعيادات الخاصة بشكل عادي، كما تقوم الدولة بمنح تعويضات عائلية ودفع أجور الولادة، وزيادة فترة الأمومة للعاملة إلى 120 يوماً للولادة الأولى و 90 يوماً للولادة الثانية و 75 يوماً للولادة الثالثة حسب القانون الأساسي للعاملين .

يتبادر للذهن من خلال ما سبق أن سورية تشجع على الإنجاب، غير أن الممارسة الفعلية والتوجهات والمواقف العامة للدولة حيال القضايا السكانية خاصةً النمو السكاني السريع لا تتوقف مع الإجراءات المذكورة

أعلاه، حيث تقوم وزارة الصحة بالتعاون مع المنظمات الدولية بتوفير وسائل تنظيم الأسرة وتقوم باستيرادها، كما توقفت الحكومة منذ عام 1986 عن منح وسام الأسرة الذي كان يُمنح للأسرة التي يزيد عدد أطفالها، وبدأ الاهتمام بالمسألة السكانية في بداية الثمانينات، حيث عملت الحكومة على معالجة المشكلة السكانية عن طريق ربط التغيرات الديموغرافية بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية وجعلت العامل السكاني جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية المخططة، وتجسد ذلك في الخطط الخمسية ابتداءً من الخطة الخمسية الخامسة التي اهتمت بتقدير احتياجات المحافظات من الخدمات في مجال التربية والتعليم والصحة .

وتم تشكيل اللجنة الدائمة للسكان وتمكنت من وضع منطلقات أساسية وملاحح عامة في مجال المسألة السكانية تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء في عام 1987 ، وبُنيت هذه المنطلقات على نتائج التعدادات السكانية ومجموعة كبيرة من الأبحاث والدراسات في مجالات النمو السكاني وخصائص تركيب السكان والهجرة والقوى العاملة، ويمكن تلخيص هذه المنطلقات بما يأتي :

- 1- ضرورة معالجة موضوع التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان .
- 2- نشر مفاهيم التربية السكانية في التعليم النظامي وغير النظامي.
- 3- دعم البرامج الإعلامية الخاصة بالتوعية الصحية .
- 4- التوسع في تقديم الخدمات الصحية الضرورية للمرأة الحامل أثناء الحمل وبعد الولادة .
- 5- دعم مجهودات تنظيم الأسرة .

وهكذا بدأت تظهر سياسة سكانية نشيطة تتميز بقيام نشاط ملموس لتخفيض الخصوبة عن طريق برنامج تنظيم الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة، وانتشار وسائل منع الحمل، وقيام العيادات الصحية التي تهتم بصحة الأم والطفل لتقديم النصائح والإرشادات بشأن المباحة بين الولادات، وتم تنفيذ برامج للتوعية والتربية السكانية ودراسات وأبحاث حول السكان بدعم من المنظمات الدولية كمنظمة اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونيسيف ... بهدف دعم سياسات تنظيم الأسرة وزيادة الوعي السكاني في سورية، وأدخلت في مناهج التعليم والكتب المدرسية وكتب تعليم الأميين موضوعات سكانية تحذر من المشكلة السكانية آثارها ونشطت الدورات التدريبية والندوات الثقافية حول تنظيم الأسرة والحد من النمو السكاني المرتفع .

وبات الاهتمام بالمسألة السكانية واضحاً في الخطط الخمسية المتعاقبة، وتم إحداث مديريات خاصة بالمسألة السكانية في العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية، ونتيجةً لهذا الاهتمام فقد عُقد أول مؤتمر وطني

للسكان في الفترة من 10-12 تشرين الثاني عام 2001 الذي يُعد نقطة انطلاق مهمة جداً على صعيد معالجة قضايا السكان، وكان من أهم توصياته ما يأتي :

- 1- إقرار استراتيجية وطنية للسكان لأعوام 2001-2020 .
- 2- الترابط ما بين السياسات السكانية وسياسات التنمية الاقتصادية .
- 3- إدماج البعد السكاني في سياسات التنمية والخطط الوطنية الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 4- التأكيد على اعتماد الاستراتيجية الوطنية للسكان على الحقوق الأساسية للأسرة بما فيها الرجل والمرأة في الرعاية الصحية والصحة الإنجابية والتعليم والغذاء والعمل والخدمات الاجتماعية .
- 5- تطوير التشريعات والقوانين في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وحقوق المرأة .
- 6- التأكيد على أن نجاح الاستراتيجية يعتمد على مشاركة الجهات الحكومية وغير الحكومية والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص ورجال الدين وقادة الفكر والعلم والأكاديميين والإعلاميين .
- 7- التأكيد على ضرورة وضع استراتيجية خاصة بالإعلام والتعليم والاتصال للعمل على خلق وعي بالقضايا السكانية والتأكيد على الاهتمام بقضايا الشباب .

أهداف الاستراتيجية الوطنية للسكان في سورية

- 1- إبطاء معدلات النمو السكاني المرتفعة .
- 2- تخفيض معدل نمو سكان المدن عن طريق الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة وتشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف .
- 3- زيادة الوعي بالقضايا السكانية .
- 4- زيادة فاعلية برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة .
- 5- تنمية القوى البشرية وتعزيز القدرات الوطنية .
- 6- حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة .

ملاحظة : الأهداف الفرعية 1 و2 و3 و4 تدرج تحت هدف عام هو التوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة .

أهم الأسباب التي دعت للشروع في صياغة سياسة سكانية في سورية

- 1- معدل النمو السكاني المرتفع .
- 2- خصوبة بطيئة الانحدار .
- 3- عدم استخدام الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة بالحد الكافي .
- 4- التركيب العمري الفتي للسكان .
- 5- انخفاض معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي .
- 6- اختلال التوازن الجغرافي للسكان والنمو الحضري السريع .

المراجع

- 1- خضور، يوسف (2007) - دراسات في التربية البيئية والسكانية. منشورات جامعة البعث، كلية التربية، حمص، 356 صفحة
- 2- قريط، علاء (2013) - النافذة الديموغرافية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية. رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 315 صفحة .